MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

في مُساءلة (الحديث الصحيح)؛ هل الحديث النبوي صحيح؟

بقلم: د. حمزة رستناوي

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا

يقول رجال الدين التقليديون والسلفيون أغلبهم: إنّ ما يُنسب إلى النبي محمد من أحاديث –يعدّونها صحيحة– هي قطعية الثبوت، هذه الفرضية لا تصمد أمام البحث التاريخي والعلمي، يحاولون تسويقها تارة باستخدام العاطفة الدينية، وتارة باستخدام التحايل اللغوي والمغالطات المنطقيّة، وتارة باستخدام سلاح التكفير واستعداء العامة.

سوف تقتصر هذه المقاربة على تناول ما يُعرف بالأحاديث النبوية، أي الأقوال والسلوكيات المنسوبة إلى النبي محمد، من جهة ثبوتها وما يُحتجّ بها من دون التعرّض إلى مضمونها.

توجد إشارات متعارضة منسوبة إلى النبي، تراوح بين النهي عن الكتابة والسماح بها، لم يقم الخلفاء الراشدون ومن بعدهم الأمويون بأي جهد لتدوين وجمع أحاديث النبي، قد يفاجئ كثير منا أنه لا يوجد نسخة أصلية لكتاب "الجامع الصحيح" والمُسمّى بصحيح البخاري، أي لا يوجد نسخة مخطوطة كتبها أو أجازها البخاري، وكذلك لا يوجد نسخة مخطوطة أو مُجازة من أحد تلاميذ البخاري الذين يقدّر الخطيب البغدادي عددهم بنحو تسعين ألفاً، بل نجد أن أقدم مخطوطة ناقصة وليست كاملة وُجدتْ بعد وفاة البخاري ب ١٥١ سنة، كما أنّ الكتاب الذي سُمِّي لاحقا صحيح مسلم تعود أقدم نسخة كاملة له إلى ٥٧٣ للهجرة، أي بعد وفاة مسلم ب ٣١٢ سنة.

المحتويات

* في اختلاف السّنّة عن الحديث.
* في بشريّة النبي واحتمال الخطأ.
* لا يوجد توجيه نبوي لكتابة الحديث.
* إهمال الأمويين تدوين الحديث.
* تدوين الحديث في العصر العباسي.
* تقادم الزمن وصعوبة التحقّق من روايات الحديث.
* المبالغات وأسطرة البخاري.
* صحيح البخاري وغياب النسخة الأصلية.
* عن مخطوطات صحيح البخاري.
* عن مخطوطات صحيح مسلم.
* في الموقف من الأحاديث المنسوبة إلى النبي.

في اختلاف السّنّة عن الحديث

يوجد التباس مقصود أو غير مقصود في مماثلة السّنة النبوية أو اختصارها في الأحاديث، فالسُنّة هي النهج والأسلوب والطريق في العموم، ولا ينبغي لمسلم (محمّديّ) إلا أن تكون السيرة النبوية قدوة له في المرتكزات والأطر العامة، وليس في هذا خلاف.

للسّنّة تعريفات متعددة تختلف ما بين اللغة واصطلاح المُحدّثين والأصوليين والفقهاء والوعاظ ونحوها، النبي محمّد يجري عليه ما يجري على غيره من البشر، من قصور متوقّع هو جزء من الطبيعة البشرية، إذ تتنوع سيرة أقواله وأفعاله وسلوكه ما بين الخاص والعام، القرآن الكريم نفسه يؤكد في آيات كثيرة الطبيعة البشرية النسبية في شخصية النبي، إذ يجري عليه السهو والخطأ والاجتهاد في الرأي ونحوه.

من هنا ينبغي على المؤمنين استلهام شخصية النبي محمد قدوة حسنة في الإطار العام، قدوة يختارونها بمحبة، وليس في مقصد الحرفيّة والشّمول والإلزام. ورد في القرآن الكريم:

سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا (الفتح: ٢٣).

لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا (الأحزاب: ٢٥).

في بشريّة النبي واحتمال الخطأ

في التقليد الإسلامي الشائع يكون النبي محمد معصوماً فقط، في حدود تبليغ القرآن الكريم إلى الناس، وهذا من ضرورات صحّة الاعتقاد بالنبوة والرسالة، وغير ذلك ليس له عصمة عن الخطأ–باستثناء الكبائر– وسنُحيِّد هنا بعض الروايات ذات الطبيعة الإشكالية مثل قصة آيات الغرانيق.

هناك كثير من الإشارات القرآنية تعاتب وتلوم النبي محمد على أفعال مخصوصة، كذلك في مرويات السيرة النبوية عشرات الأخبار تؤكد الطبيعة البشرية للنبي محمد في الوقوع في الخطأ والتراجع عنه، وكذلك الإدراك المُسبق لاحتمال الخطأ في أقواله وسلوكه نفسه، على سبيل المثال، عتاب ولوم الله تعالى للنبي محمد بخصوص موقفه وصدوده عن عبد الله بن أم مكتوم:

عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى * وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى * أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى * فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى * وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى * وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى * وَهُوَ يَخْشَى * فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى.

عبس: ١–١٠.

كذلك في حديث "قَدِمَ نَبِيُّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَأْبُرُونَ النَّخْلَ، يَقُولُونَ يُلَقِّحُونَ النَّخْلَ، فَقَالَ: مَا تَصْنَعُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَصْنَعُهُ، قَالَ: لَعَلَّكُمْ لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا كَانَ خَيْراً، فَتَرَكُوهُ، فَنَفَضَتْ أَوْ فَنَقَصَتْ، قَالَ: فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيِي فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ".[1]

---

١. صحيح مسلم، حديث رقم ٢٣٦٢

وفي السياق نفسه نذكر قصة أسرى بدر، وكذلك قصة تغيير تموضع الجيش في غزوة بدر بناء على رأي الحُباب بن المنذر، ثمّ لنتأمّل هذا الحديث: "إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وأقضي له على نحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذ، فإنما أقطع له قطعة من النار". [٢]

لا يوجد توجيه نبوي لكتابة الحديث

توجد إشارات متعارضة منسوبة إلى النبي محمد، تتراوح بين النهي عن الكتابة والسماح بها، من أحاديث النهي مثلا: عن أبي سعيد الخدري أن رسول اللّه قال: **لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه**، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" [٣]

عن زيد بن ثابت: إن رسول اللّه أمرنا ألا نكتب شيئًا من حديثه، فمحاه. [٤]

في الجهة الأخرى من أحاديث السّماح: قال أبو هريرة: لَمَّا فتح اللّه على رسوله مكة: فَقَامَ أَبُو شَاهٍ – رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ – فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللّهِ، فقال رسول اللّه "اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ". [٥]

بالطبع يمكن القيام بقراءات توفيقية أو تلفيقيه مُسبقة الصنع لهذه الأخبار المتضاربة باتجاه أو بآخر، لكن ما ينبغي الإشارة إليه، أنّ كتابة أقوال النبي هي قضية إشكالية ولم تكن بالوضوح الذي يعتقد به المُدافعون عن تدوين الأحاديث الآن.

يُلاحظ بأنّ الروايات التي تُجيز كتابة أقوال النبي، لم تكن سياسة توجيهية عامة، أو أمر من النبي محمد، بل كانت بصيغة الموافقة عندما يطلب أحدهم السماح بالكتابة، كما يظهر في خبر أبي شاة سابق الذكر، أو الخبر المنسوب إلى عبد اللّه بن عمر بن العاص: فذكرت ذلك لرسول اللّه فأومأ بإصبعه إلي فيه فقال: اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرجه منه إلا حق". [٦]

---

٢. صحيح البخاري، كتاب الأحكام، رقم الحديث ٦٧٥٩
٣. صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، رقم الحديث ٣٠٠٤ / ٢
٤. مسند الإمام أحمد ٥/ ١٨٢، سنن أبو داوود ٣٦٤٧
٥. صحيح البخاري ٢٤٣٤، صحيح مسلم ١٣٥٥
٦. مسند الإمام أحمد، باب في كتاب العلم ٣/٣١٨

من الثابت تاريخياً أنّ النبي محمد لم يكن عازماً، ولم يعطِ الأولوية لكتابة أقواله ومن ثم جمعها في كتاب، وقد توفي النبي محمد قبل كتابة القرآن الكريم نفسه أو جمعه، فما بالك بتدوين الأحاديث وجمعها.

إهمال الأمويين لتدوين الحديث

لم يبذل الخلفاء الراشدون الأربعة أيّ جهد أو توجيه لتدوين أحاديث النبي وجمعها، لا بل نجد روايات كثيرة منسوبة إلى عمر بن الخطاب تمنع ذلك، منها: "أيُّهَا النَّاسُ إنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أنَّهُ قَدْ ظَهَرَتْ فِي أيْدِيكُمْ كُتُبٌ فَأحَبَّهَا إلى اللَّهِ أعْدَلُهَا وَأقْوَمُهَا فَلا يَبْقَيَنَّ أحَدٌ عِنْدَهُ كِتَابٌ إلا أتَانِي بِهِ فَأرَى فِيهِ رَأيِي"، قَالَ: فَظَنُّوا أنَّهُ يُرِيدُ أنْ يَنْظُرَ فِيهَا وَيُقَوِّمَهَا عَلَى أمْرٍ لا يَكُونُ فِيهِ اخْتِلافٌ فَأتَوْهُ بِكُتُبِهِمْ فَأحْرَقَهَا بِالنَّارِ ثُمَّ قَالَ: أُمْنِيَةٌ كَأُمْنِيَةِ أهْلِ الْكِتَابِ؟ [٧]

وفي المصادر التاريخية الإسلامية نجد أن الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز المتوفي في عام ١٠١ للهجرة، هو أوّل من أمر بتدوين الأحاديث المنسوبة إلى النبي، حيث كلّف أبا بكر بن حزم الأنصاري وابن شهاب الزهري بتدوين الحديث، ولكن لم يصلنا أي مخطوط مكتوب منهما، بل إن مدوّنة أبي بكر بن حزم الأنصاري قد ضاعت بعد فترة وجيزة من وفاته، وفقاً لرواية منسوبة إلى ابنه عبد اللّه في حواره مع مالك بن أنس يوردها صاحب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. [٨]

وعملياً لم يشهد العصر الأموي أي محاولات جادّة ومنظمة لتدوين الأحاديث المنسوبة إلى النبي محمد.

---

٧. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، دار إحياء السنة النبوية، ط٢بيروت،١٩٧٤، ص٥٢، وللمزيد من الأخبار ذات الصلة راجع: القسم الثاني، باب وصف العلة في كراهة كتاب الحديث، الفصل الأول خوف الانكباب على درس غير القرآن وما ورد في عمر يعدل عن كتب السنن ويحرق الكتب لذلك.
٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجل، جمال الدين المزي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١ ١٩٨٠، ج١٤، ص ٣٤٩.

تدوين الحديث في العصر العباسي

في بدايات العصر العباسي بدأت محاولات الكتابة والتدوين في شتى مجالات المعرفة من الفقه والشعر والأخبار والتفسير والفلسفة والحديث أيضاً، حيث شهد القرن الثاني الهجري كتابة مصنّفات فقهيّة أساساً، تضمّنت أحاديثاً منسوبة إلى النبي محمّد، أشهرها موطأ الإمام مالك الذي كُتب بطلب من الخليفة أبي جعفر المنصور عند زيارته في موسم الحج سنة ١٥٨ للهجرة.

ولكن حركة التدوين المُنظمة والواسعة للأحاديث ظهرت في القرن الثالث الهجري وليس قبلها، فقد توفي البخاري سنة ٢٥٦ للهجرة، وتوفي مسلم سنة ٢٦١هـ، وتوفي أبو داوود سنة ٢٧٥هـ، وتوفي الترمذي سنة ٢٧٩هـ، وتوفي النسائي لسنة ٣٠٣هـ، وتوفي أحمد بن حنبل صاحب المسند سنة ٢٤١ للهجرة.

تقادم الزمن وصعوبة التحقّق من روايات الحديث

المدّة الزمنية الممتدة بين زمن النبي محمد، وزمن تدوين الحديث تقدّر وسطياً بـ ٢٠٠ سنة، سأعرض مثلاً لحديث مُثبت في كتاب البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الجُعْفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ[٩]»

سوف نجد سلسلة من خمسة أشخاص وسطياً، توفي جميعهم ماعدا الشخص الذي سمع منه البخاري الحديث المنسوب إلى النبي محمد، فكيف السبيل إلى التحقّق وتأكيد حدوث النقل والخبر. إذا كانت الآية القرآنية تشترط لصحة إثبات الاقتراض والدَّين إما كتابة عقد، أو وجود شاهدين عدليين على قيد الحياة يمكن استنطاقهما:

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ، وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ (البقرة: ٢٨٢).

٩. صحيح البخاري، كتاب الإيمان، الحديث رقم ٩

فما بال المؤمنين لا يتحرّون ويتشدّدون في إثبات صحة أقوال النبيّ، بما قد ينبني عليه أمر خطر في الحياة وتعاملات الناس. كلما بعُد الزمن وتقادم سوف تصبح عملية التحقق من الحدث التاريخي أكثر صعوبة وأقلّ دقّة، ومن ثم كثير من الحقائق سوف تُنسى أو تُهمل أو تُحرّف، ولن نجد طريقة لتبيان الذي جرى فعلاً.

وإذا كنّا نختلف على أحداث نعاصرها تجري في بلادنا وفي عصرنا، عصر الفضائيات والعولمة، فكيف لا نختلف حول أحداث مضى عليها قرن أو قرنين من الزمن، فقد توفيت سلسلة الشهود لأجيال عدة، وأصبحوا تحت الأرض. لقد اعتمد الرواة ومُدونو الحديث الأوائل على صدقية الراوي وسمعته، ولكنّ هذا المعيار لا يكفي وبخاصّة مع تقادم الزمن وعشرات السنين، لا ينبغي أن نبخس محمد بن اسماعيل البخاري وبقية مدوني الحديث جهدهم أو نشكك في نياتهم، فهذا خارج اهتماماتنا، ولكنه جهد لا ينبغي التعويل عليه كثيراً والتمادي، بحيث يروق لبعضهم وصف فئة من الأحاديث النبوية بالصحيح قطعيّ الثبوت.

وما يدفع إلى هذا الاستنتاج أسباب عدة منها:

- تأخر عصر التدوين وتقادم الزمن.
- ضعف الذاكرة البشرية واضطرابها.
- توقع وجود انحيازيات عقائدية ومناطقية وعرقية وقبلية وشخصية من الرواة.
- تأثير الخلافات والصراعات السياسية بين الصحابة أنفسهم، ومن ثم تأثير السلطات الحاكمة الأموية والعباسية بعدها، وخير أمثلة عليها ما نُسب إلى النبي محمد قوله عن عمار بن ياسر: " تقتله الفئة الباغية" أو حديث "الأئمة من قريش" أو حديث " العشرة المبشرين بالجنة" ونحوها.

ونختم بما قاله الشاعر جميل صدقي الزهاوي: نظرنا بأمر الحاضرين فرابنا...فكيف بأمر الغابرين نصدقُ؟

المبالغات وأسطرة البخاري

قال محمد بن إسماعيل البخاري: "ما وضعتُ في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصليت ركعتين". وقال: "صنَّفتُ كتابي الصِّحاح ست عشرة سنة، خرجته من ست مئة ألف حديث، وجعلته حجة بيني وبين اللّه تعالى".[١٠]

بالوقوف على هذه الرواية المُتداولة بين رجال الدين والأوساط في الأوساط المُتدينة، نجد أنها ليست سوى مبالغة وتلفيق لا يستند إلى برهان، في الحد الأدنى يحتاج الإنسان إلى ما مقداره ثماني ساعات (ثلث اليوم) في اليوم ما بين نوم وطعام وشراب وحمّام ونظافة ولباس وأسرة ونحوه، من ثم يتبقى من ١٦ سنة قضاها في الكتابة ١٦× ٣٦٥× ١٦= ٩٣٤٤٠ ساعة=٥٦٠٦٤٠ دقيقة.

ثمّ إن الرواية تضيفُ "ما وضعتُ في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصليت ركعتين"، فإذا علمنا أن عدد الأحاديث التي أثبتها في صحيحه من دون التعليقات والمكرر يساوي ٢٦٠٢ حديثاً، وسطياً يحتاج الإنسان كحد أدنى إلى ٥ دقائق لكي يغتسل ويصلي ركعتين، وبالتالي يجب حسم ما مقداره ١٣٠١٠ دقيقة من الرقم السابق، فنحصل على صافي الوقت = ٥٥٩٣٣٩٠ دقيقة.

إذا قسمنا هذا الرقم على عدد الأحاديث التي يُزعم أنّ البخاري جمعها والبالغة ٦٠٠ ألف حديث، يصبح لدينا **حصة جمع الحديث الواحد= ٩.٣ أي تسعة دقائق وثلث**، بما يتضمن سماع الحديث والتحقق من سلسة رواته الخمسة أو الستة، ومن ثم كتابته بخط يده أو إملائه على شخص آخر.

فتأمّل يا رعاك اللّه! وتذكرُ الروايات بأن محمد بن إسماعيل البخاري عاش حياته متنقلاً بين البلدان في طلب الحديث، وأنه تنقل بين خراسان وبلاد فارس والحجاز والعراق والشام ومصر، حيث لم يكن من وسائل النقل سوى الدواب، فسوف يتّضح لنا حجم التلفيق والمبالغات.

---

١٠. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، أبو الفضل بن منظور الأنصاري، دار الفكر، ط١ ١٩٨٤، دمشق، ج٢٢ ص٢٧. راجع كذلك الحديث والمحدثون، محمد أبو زهرة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٣٧٨هجري، ص ٣٧٨.

صحيح البخاري وغياب النسخة

إن النسخة المطبوعة الأشهر حالياً والأكثر اعتماداً من قبل رجال الدين من كتاب "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور الرسول ص وسُننه وأيامه"، وهذا هو الاسم الأصلي لكتاب صحيح البخاري، هي النسخة اليونينية نسبة لصاحبها أبو الحسين شرف الدين اليونيني المتوفي في سنة ٧٠١ للهجرة، واعتماداً على النسخة اليونينية تمت طباعة النسخة الأميرية في مطبعة بولاق ١٣١١ بإشراف السلطان عبد الحميد.

قد يفاجأ كثير منا أنه لا يوجد نسخة أصلية لكتاب "الجامع الصحيح" والمُسمّى بصحيح البخاري، أي لا يوجد نسخة مخطوطة كتبها أو أجازها أو أملاها البخاري على أحد تلاميذه، كذلك لا يوجد نسخة مخطوطة أو مُجازة من أحد تلاميذ البخاري الذين يقدّر عددهم الخطيب البغدادي في رواية منسوبة إلى الفربري "سمع الصحيح من البخاري معي نحو من تسعين ألفاً"[١١]، ولا توجد نسخة مخطوطة أو مُجازة من "صحيح البخاري" لأحد من تلاميذ تلاميذ البخاري الذين يفترض أن عددهم قد تكاثر ليصبح مئات آلاف.

كل ما لدينا هي روايات شفوية ينسبها تلامذة البخاري وسلسلة التلاميذ اللاحقين إلى البخاري، وسنغض النظر عن المبالغات التي يلفّقها الرواة المتأخرين عن حياة البخاري، يورد ابن كثير واصفاً البخاري: "ألهمه اللّه حفظ الحديث وهو في المكتب، وقرأ الكتب المشهورة وهو ابن ست عشرة سنة، حتى قيل: "إنه كان يحفظ وهو صبي سبعين ألف حديث سرداً."[١٢]

عن مخطوطات صحيح البخاري

بمراجعة المخطوطات المتوافرة حالياً لكتاب "الجامع الصحيح" المشهور بصحيح البخاري، نجد أن أقدم مخطوطة تعود إلى سنة ٤٠٧ للهجرة أي بعد وفاة البخاري ب ١٥١ سنة، والمخطوطة ناقصة تحتوي فقط على الجزء الثالث من أصل أربعة أجزاء، تحتوي فقط على ١١٩ ورقة، وهي موجودة في دار الكتب الشعبية بصوفيا في بلغاريا[١٣]، وأحدث منها نجد مخطوطة أيضاً ناقصة تشمل فقط الجزء الثاني تعود إلى ٤٢٤

---

١١. البداية والنهاية، اسماعيل بن كثير، دار هجر، القاهرة،١٩٩٣، ج ١٤، ص ٥٣٠.

١٢. البداية والنهاية، نفس المرجع، ص٥٣٠.

١٣. أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم المكتوبة منذ صدر الإسلام إلى حتى سنة ٥٠٠ هجري، كوركيس عواد، منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية، ١٩٨٢، ص١١٢.

هجري أي بعد وفاة البخاري ب ١٦٨ سنة، وهي موجودة في مكتبة برلين [١٤]، أما أقدم نسخة كاملة لصحيح البخاري فتعود إلى ٤٩٥ للهجرة أي بعد وفاة البخاري ب ٢٣٩ [١٥].

والمصدر الذي اعتمدنا عليه فيما سبق من معلومات:

- كتاب "كوركيس عواد" (أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم المكتوبة منذ صدر الإسلام إلى سنة ٥٠٠ هجري) وهو مرجع مُعتبر في تصنيف المخطوطات العربية القديمة، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
- كتب المستشرق ألفونس منجنا دراسة قيّمة بالإنكليزية في مجموعته، نشرتها جامعة برمنغهام حول مخطوطة تضم جزءاً من كتاب "الجامع الصحيح" للبخاري بما يعادل ٥٢ ورقة، وقد نشرت ١٩٣٦ في عام [١٦].
- المخطوط في رواية أبي زيد المروزي، وهو من تلاميذ الفربري تلميذ البخاري، **كاتب النسخة مجهول** لم يذكر اسمه في المخطوطة، ولا يوجد تاريخ صريح لزمن كتابتها، ولكن الناسخ يصرّح بالسماع عن أبي زيد المروزي، وقد قدّر منجانا زمن كتابتها تقريباً عام ٣٧٠ للهجرة، أي **في عقب وفاة البخاري ب ١١٤ سنة.**

وتختلف مخطوطة منجانا لصحيح البخاري عن النسخ اللاحقة، وفقاً لرشيد أيلال مؤلف كتاب "صحيح البخاري نهاية أسطورة" يحاول منجانا في دراسته القول إن **صحيح البخاري كان تأليفه تدريجياً وعبر العصور**، فكل شيخ من شيوخ الحديث الذين تعاملوا مع هذا الكتاب زادوا فيه أو أنقصوا، إلى أن استقروا على شكله النهائي بحسب منجانا في أواسط القرن السادس عشر أي **بعد أزيد من ٣٠٠ سنة على وفاة البخاري.** [١٧]

من اللافت أن المخطوطات المتوافرة بين أيدينا المنسوبة إلى البخاري لا تبدأ سلسلة رواة الحديث النبوي من البخاري نفسه وتنتهي عن النبي محمد كما يُفترض، بل نجد محمداً بن اسماعيل البخاري ضمن سندها، من قبيل: سمعتُ عن فلان عن البخاري، برواية فلان عن فلان عن البخاري، وهكذا.

---

١٤. أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم المكتوبة، مرجع سابق، ص ١١٣.

١٥. أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم المكتوبة، مرجع سابق، ص١١٣.

١٦. رابط مجموعة منجانا، جامعة برمنغهام https://www.birmingham.ac.uk/facilities/cadbury/birmingham-quran-mingana-collection/mingana-collection/index.aspx.

عن مخطوطات صحيح مسلم

توفي مسلم بن الحجاج النيسابوري عام ٢٦١ للهجرة، بمراجعة كتاب "أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم المكتوبة منذ صدر الإسلام إلى سنة ٥٠٠ هجري" نجد أن أقدم مخطوطة تتضمن فقط الجزء ١٣ من كتاب "صحيح مسلم" تعود إلى سنة ٣٦٨ هجري، أي بعد وفاة مسلم ب ١٠٧ سنة، من دون تحديد كاتب هذا المخطوط، وقد وُجدت هذه النسخة في مكتبة بلدية الإسكندرية برقم ٨٣٦/ ب.[١٨]

ولكن المُفارقة أنّ هذه النسخة هي ليست لكتاب (صحيح مسلم) لكن كُتب عليها هذا العنوان خطأ، بل هي جزء من تفسير إسحاق البستي للقرآن الكريم، لَكِنَّهَا الْمُفَاجَأَةُ الَّتِي أَصَابَتْنِي بِالدَّوَارِ، فَبَعْدَ التِّطْوَافِ فِي مَكْتَبَةِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ الْعَظِيمَةِ، وَصَلْنَا قِسْمَ الْمَخْطُوطَاتِ، فَكَانَ الْجَوَابُ عَلَى الْفَوْرِ: هذِهِ الْمَخْطُوطَةُ، ثَبَتَ بَعْدَ التَّدْقِيقِ أَنَّهَا لَيْسَتْ لِصَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَإِنَّ مَا كُتِبَ عَلَى غِلَافِهَا مِنْ أَنَّها لِصَحِيحِ مُسْلِمٍ غَيرُ صَحِيحٍ، وَأَنَّهَا نُسِخَتْ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ، وَالْحَقِيقَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، إِنَّهَا كِتَابٌ آخَرُ، لَيْسَ فِيهِ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ إِلَّا الْغِلَافُ، وَهُوَ مُزَوَّرٌ، لَعَلَّ مَنْ فَعَلَهُ أَرَادَ تَسْوِيقَ الْمَخْطُوطِ وَخِدَاعَ النَّاسِ.[١٩]

إنّ الكتاب الذي سُمِّي لاحقاً صحيح مسلم لا يوجد اسم صريح له، إذ لم ينص مسلم بن الحجاج في خطبة كتابه على اسم الكتاب، وله تسميات عدة منها: الجامع الصحيح- الجامع- الصحيح، ومنها "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ص" وقد أطلق أو وثّق هذه التسمية ابن خير الاشبيلي، ومخطوطة (صحيح مسلم) لابن خير الإشبيلي يعود تاريخها إلى ٥٧٣ للهجرة، أي بعد وفاة مسلم ب ٣١٢ سنة، وهي نسخة مهمة كونها كاملة، وكونها أصبحت أصلاً لكثير من النسخ التي أعيد طباعتها من صحيح مسلم في العصر الحديث، وقد تحدث عنها المؤرخ والفقيه المغربي عبد الحي الكتاني (ت ١٩٦٢) حيث قابلها مراراً وسمع فيها بمكتبة القرويين بفاس[٢٠] بينما توجد أقدم نسخة من مخطوطة كتاب (مختصر صحيح مسلم) للحافظ زكي الدين المنذري في مكتبة الملك عبد العزيز العامة

---

١٧. صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال، دار الوطن، المغرب ٢٠١٧، ص٢٥٠.

١٨. أقدم المخطوطات العربية، مرجع سابق، ص ١٦٥.

١٩. موقع ملتقى أهل الحديث، تاريخ ٦-١١-٢٠١١، الرابط https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=265613.

٢٠. صحيح مسلم، دار طيبة، الرياض، ط١، ٢٠٠٦، مجلد ١، من مقدمة المحقق ص ٢١.

في الرياض، وتعود إلى سنة ٦٥٦ هجري، على الرغم من أنّ هذه النسخة مهمة لأنها كُتبت في حياة المؤلف ولكنها متأخرة ٣٩٥ سنة بعد وفاة مسلم بن الحجاج.[٢١]

عن مخطوطات سنن أبو داوود ومحنة النسائي

ما يُقال عن كتاب (صحيح البخاري) وكتاب (صحيح مسلم) يقال أيضاً عن باقي مجاميع كتب الحديث، توفي أبو داود السجستاني ٢٧٥ للهجرة، بينما نجد أقدم جزء من مخطوط كتابه – وليس كامل كتابه– المشهور بسنن أبي داوود في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة، بتاريخ سماع يعود إلى ٣٨٩ للهجرة أي بعد ١١٤ سنة على وفاته [٢٢]، توفي أحمد بن شعيب النسائي سنة ٣٠٣ للهجرة، بينما نجد أقدم جزء من مخطوط كتابه – وليس كامل كتابه– المشهور بسنن النسائي في المكتبة الظاهرية في دمشق بتاريخ يعود إلى ٣٥٥ للهجرة [٢٣]، أي بعد وفاته ب ٥٢ سنة وهو التاريخ الأقرب مقارنة بمجاميع الحديث الأخرى.

في سياق متّصل نذكّر بالرواية المتداولة عن خبر موت النسائي "لما سَأل أهل الشام النسائي عن فضائل معاوية ليرجِّحوه بها على علي، أجابهم ما أعرفهُ ألا أشبع اللّه بطنه، وما زالوا يضربونه بأرجلهم حتى أخرِج من المسجد، ثم حمل إلى مكة فمات مقتولاً شهيداً [٢٤].

بالمقابل يوجد كثير من الأحاديث المنسوبة إلى النبي في فضائل معاوية بن ابي سفيان موجودة في صحيح مسلم، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، حيثُ يظهر معاوية كأحد كتبة الوحي القرآني عند النبي [٢٥]، وبناء على هذا نستنتج صعوبة التحقق من الأخبار المنسوبة إلى النبي محمد وتناقضها بعضها، إضافة إلى تأثير الانحيازيات السياسية والمذهبية والشخصية في عملية التوثيق والجمع.

---

٢١. صحيفة اليوم السابع، تاريخ ١٢ أبريل ٢٠٠٩، الرابط .https://www.youm7.com/story/2009/4/12

٢٢. أقدم المخطوطات العربية، مرجع سابق، ص ١٤٧.

٢٣. أقدم المخطوطات العربية، مرجع سابق، ص١٤٨.

٢٤. أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ١٩٨٥، ج ١٤ / ص ١٢٩

في الموقف من الأحاديث المنسوبة للنبي

يقول رجال الدين التقليديون والسلفيون أغلبهم، أنّ ما يُنسب إلى النبي محمد من أحاديث (يعدّونها صحيحة) هي قطعية الثبوت، هذه الفرضية لا تصمد أمام البحث التاريخي والعلمي، يحاولون تسويق هذا، تارة باستخدام العاطفة الدينية ومحبّة النبي، وتارة باستخدام التحايل اللغوي والمغالطات المنطقيّة، وتارة باستخدام سلاح الترهيب والتكفير واستعداء العامة.

إنّ كل ما سبق من نقد، لا يعني مطلقاً إهمال ما يُسمّى بالأحاديث النبوية، المطلوب فقط عدم الاعتماد عليها حجّة في المصالح التي قد ينبني عليها ضرر في حياة الناس، أو استخدامها لتبرير انتهاك حقوق الإنسان. ينبغي النظر إلى الأحاديث المنسوبة إلى النبي بعين النسبية والاحتمال والاستئناس بها، بعيداً عن الوثوقية العمياء، نأخذُ منها ما يتوافق مع مكارم الاخلاق، وفيما يخصّ الشعائر الدينية للمؤمنين بما لا ينبني عليه تشدّد أو ضررٌ بيّن، ينبغي تقعيد الأحكام والسلوكات الدينية في المجتمع على أساس المصلحة العام، وفقا لأولويات الحياة والعدل والحرية، كما ينبغي تأكيد النصوص الأكثر ملاءمة والأكثر حيوية، بما يشمل القرآن الكريم وما يُنسب إلى النبي محمد من الأحاديث، الإنسان الراشد هو الذي يفقه ويستخدم النصوص لمصلحة الإنسان والمجتمع، ولا تستخدمه النصوص، ليغدو محض آلة جاهلة عابدة، يستخدمها الماكرون من أصحاب السلطة والنفوذ.

---

٢٥. عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي: يا نبي اللّه ثلاث أعطنيهن، عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها، قال: نعم، قال: ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك، قال: نعم، قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، قال: نعم. صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب رضي اللّه عنه، رقم الحديث (٢٥٠١).

MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا